وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشاركة الانتخابية ومدى فاعلية استخدام تطبيق هاتفي في زيادة نسبها

The electoral participation and the effectiveness of using the Smartphone application in increasing its proportions

بحث ترقية مشترك مقدم الى مجلة كلية الحقوق / جامعةالنهرين

من قبل الباحثين

ا.م.د. بشار جاهم عجمي

م.م. الاء حمزة عمران

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الخلاصة

المشاركة الانتخابية لها دوركبير في تحديد مدى الشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي في اي دولة فهي تشير الى حجم الثقة التي يتمتع بها النظام السياسي في نظر المواطنين وفاعلية الانتخابات في تغيير نمط السلطة السياسية وكلما كانت نسبة التصويت اكبر فأن ذلك يعني ثقة اكبر بالنظام السياسي .

وقد خاض العراق اكثر من تجربة انتخابية وتعرضت نسب مشاركة المواطنين الى التغير تبعا لوجود مسببات عديدة تجعل من هذه النسبة مرتفعة او منخفضة منها الاسباب الامنية والسياسية والاجتماعية والجغرافية .

لكن على العموم فأن العلامة الفارقة انه بعد عام 2003 اصبحت الانتخابات هي علامة التغيير من اجل محاسبة السلطة السياسية بدلا من اسلوب الانقلابات .

لذلك فقد حرصنا على دراسة المشاركة الانتخابية من الناحية القانونية مع اقتراح تطبيق حاسوبي يمكن تنصيبه على الهواتف الذكية من اجل تسهيل عملية تصويت الناخبين الذين لا يستطيعون التصويت لاسباب مختلفة , وذلك كله بهدف زيادة نسبة تصويت المواطنين في العملية الانتخابية .

abstract

Electoral participation has a major role in determining the legitimacy of the political system in any country .

It indicates the confidence of the political system in the eyes of citizens and the effectiveness of the elections in changing the political power, and the larger voting means, the greater the confidence in the political system.

Iraq has fought more than an electoral experiment and the rates of participation of citizens they were exposed to change according to the presence of many causes make this ratio high or low, including the security, political, social and geographical reasons .

But, in general, after 2003, elections became a sign of change in order to hold political power accountable rather than a coup d'état .

Therefore, we have been keen to study the electoral participation in terms of legal and propose a computer application can be installed on for voters who process smart phones in order to facilitate the voting cannot vote can not vote for various reasons, all with the aim of increasing the proportion of votes of citizens in the electoral process

المقدمة

ان زيادة نسب مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية تشير بوضوح الى مدى الثقة التي يوليها هؤلاء بالنظام الديمقراطي والانتخابي, كما لا يخفى على احد ان زيادة نسبة تصويت المواطنين ومشاركتهم في الانتخابات بقوة تعطي شرعية اكبر للسلطة السياسية ومشروعية اكبر للقرارات التي تصدر عنها .

وتعد المشاركة في الانتخابات الوسيلة المثلى لقياس المشاركة السياسية التي يمارسها الافراد والجماعات بوصفها حقا من الحقوق الدستورية مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود مظاهر اخرى للمشاركة السياسية لاتقتصر فقط على المشاركة الانتخابية .

وقد مرّ العراق بتحولات دستورية وقانونية كبيرة بعد احداث عام 2003 وما تبعه من تطورات سياسية ارتبطت اغلبها بانتخابات عديدة خاصة فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المحافظات, حيث اجرى العراق اكثر من انتخابات تشريعية وانتخابات مجالس بلديات واجرى استفتاءا على الدستور[1] عام 2005 .

وتبذل الدراسات الاكاديمية (بكافة انواعها) الكثير من الجهود في سبيل تحليل هذه التحولات السياسية والقانونية والعلمية ومن كافة الاتجاهات للوصول الى النتائج المطلوبة سواء اكان تلك التحليلات العلمية والاكاديمية من جهة المواطن الناخب او أكانت من جهة المرشح الانتخابي .

اهمية الدراسة

لقد اظهرت العمليات الانتخابية المتتالية التي حدثت في العراقبعد عام 2003 مجموعة من الملاحظات التي ينبغي التوقف عندها واخذا بنظر الاعتبار عند اجراء عمليات انتخابية لاحقة, ومنها نسب مشاركة المواطنين في الانتخابات التي جرت بعد عام 2003 الى الان, حيث اختلفت نسب المشاركة هذه صعودا ونزولا تاثرا بأسباب مختلفة ونتيجة لوجود لعوامل متعددة منها الاسباب الامنية (خاصة في السنوات من 2003 ولغاية 2007) ومنها اسباب مكانية واسباب اجتماعية وغيرها من الاسباب .

لذا اعتمد هذا البحث على دراسة موضوع المشاركة الانتخابية من كافة النواحي العلمية والاكاديمية ومحاولة رفع نسبة التصويت من خلال الاعتماد على تطبيق حاسوبي والذي يعمل على حل اشكالية انخفاض نسب التصويت والمشاركة في الانتخابات من قبل المواطنين خاصة اذا تعلقت عدم المشاركة هذه بالاسباب الامنية حيث يخشى الناخب احيانا من الذهاب الى المركز الانتخابي لوجود تهديدات امنية, او حل مشكلة عدم

التصويت لاسباب مكانية حيث يكون من الصعب على الناخب في احيان كثيرة الذهاب الى المركز الانتخابي لبعده عن محل سكنه او لعدم وجود وسائط نقل في المنطقة السكنية .

اشكالية الدراسة

انطلاقا من كون المشاركة الانتخابية يعتبر جزء من المشاركة السياسية وان الاخيرة اذا ما كانت فعالة فأنها تضفي شرعية قانونية وحتى شعبية على النظام السياسي وعلى القرارات التي تصدر عنه, مما يؤدي الى كون النظام السياسي يكون فعالا وذو حركة ديناميكية ومتجددا من خلال علاقته بالجماهير المتفاعلة معه, والعمل على ايجاد دماء جديدة من خلال المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين في العملية الديمقراطية .

وانطلاقا من ذلك فأننا نطرح الإشكال التالي :

كيف نعمل على تفعيل وزيادة المشاركة الانتخابية للمواطنين من خلال استخدام تطبيق حاسوبي كجزء من عملية تفعيل المشاركة السياسية لجميع القطاعات في المجتمع ؟

ويتفرع من هذه الاشكالية اسئلة فرعية اخرى :

ما هو مفهوم المشاركة الانتخابية ؟

ما هي علاقته بمفهوم المشاركة االسياسية ؟

ما هي العوائق التي تثبط من عملية مشاركة المواطنين في الانتخابات ؟

ما هي الفوائد المتوخاة من استخدام تطبيق هاتفي في العملية الانتخابية ؟

منهج الدراسة

تم اتباع المنهاج التالية في بحثنا هذا :

المنهج التحليلي: من خلال تحليل بعض النصوص المتعلقة بالانتخابات سواء أوردت في الدستور العراقي ام في نصوص الاعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .

المنهج الوصفي: وذلك من خلال سرد بعض الوقائع التي تتعلقبالعمليات الانتخابية كما وردت في الوثائق الرسمية او غيرها.

خطة الدراسة

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وكالاتي :

المبحث الاول وتمت منافشة مفهوم المشاركة الانتخابية من خلال الوقوف على التعريف وعلاقة المشاركة الانتخابية بالمشاركة السياسية

المبحث الثاني واهتم بموضوع اهمية المشاركة الانتخابية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي

اما المبحث الثالث فقد خصصناه للتطبيق الهاتفي المقترح بما يحتويه من تفصيلات

المبحث الاول : مفهوم المشاركة الانتخابية

وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى مفهوم المشاركة الانتخابية وعلاقته بالمشاركة السياسية وكالاتي

الفرع الاول: تعريف المشاركة الانتخابية

هناك تعاريف متعددة تتناول مفهوم المشاركة الانتخابية, فهناك تعريف (احمد عطا الله) للمشاركة الانتخابية بأنها عملية ارادية تتصف بالاستقلالية وبأنها موسمية ولكنها مستمرة ولها اشكال عديدة منها المشاركة بالترشح في الانتخابات, والمشاركة في الحملات الانتخابية, والمشاركة بالادلاء بالصوت الانتخابي, والمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية[2].
في حين عرفها (مدحت فؤاد فتوح) بأنها : عملية إرادية واعية ومستمرة ومتراكمة – وإن كانت موسمية – يتمكن الشباب من لهم الحق في مباشرة حقوقهم السياسية من خلالها وإمكانية الانتقاء أو الاختيار أو المفاضلة أو الاقتراع على من يمثلونهم أو ينوبون عنهم وهي تمثل شكل من أشكال الممارسة السياسية يتعلمها المواطن مع بدايات نشأته فى الأسرة والمدرسة ومراكز الشباب ومختلف المؤسسات التي ينتمي إليها [3], ونحن بدورنا نتحفظ على مفهوم (الشباب) الوارد في التعريف اعلاه حيث انه من الناحية القانونية فأن كل من له الحق في التصويت بعد توافر الشروط القانونية يعتبر تصويته في الانتخابات مشاركة انتخابية بغضّ النظر عن الفئة العمرية للناخب.
ويؤيدنا في ذلك ما ذهب اليه (ميشيل روش) فيما ذهب اليه في أن المشاركة في العملية الانتخابية هي مشاركة الأفراد بكافة مستوياتهم المتنوعة في النظام السياسي وأنها ظاهرة عامة على جميع الأفراد المشتركين في النشاط السياسي عن طريق مراكز الاقتراع [4] .
وعرفها (محمد عبد الحميد) بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورافي الحياة السياسية للمجتمع الذي يعيش في هو من خلالها يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع عن طريق اختيار مرشحين ،وتحديد أفضل الوسائل لإنجاز تلك الاهداف ،كما انه عن طريقها تتم المساهمة في صنع القرارات التي تتخذها السلطة ،حيث أن المواطن الذي يشارك في صنع القرار والقانون يكون حريصا على تنفيذه [5] .

الفرع الثاني : العلاقة بين المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية

في المجتمعات الديمقراطية, فأن هناك دور كبير للافراد والجماعات في العملية السياسية, من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات العامة, والامور السياسية عموما.

ويعرف البعض المشاركة السياسية بأنها مجموعة من التصرفات الارادية التي تستهدف التاثير في عملية صنع السياسات العامة, وادارة شؤون المجتمع وكذلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات, بغضّ النظر عما اذا كانت هذه التصرفات منظمة او غير منظمة, مؤقتة او مستمرة, مشروعة او غير مشروعة, وسواء نجحت ام لم تنجح, وتكون على كافة المستويات, محلية ام قومية[6] .

كماعرفها (فيربا) و(كيم) بأنها تشير الى الافعال القانونية التي يقوم بها المواطنون نحو التاثير على اختيار الافراد الحاكمين[7] .

بناءا على ماسبق فان من الواضح جليا ان المشاركة الانتخابية تعتبر جزءا من المشاركة السياسية, وان العلاقة بينهما علاقة الكل بالجزء, فالمشاركة الانتخابية بمختلف اجزاءها وابداء الاراء السياسية وتكوين الاحزاب والمشاركة في نشاطاتها وغيرها من النشاطات السياسية كل ذلك بمجموعه يكون ما نسميه ب(المشاركة السياسية) .

ويمكن القول استنادا لذلك ان المواطن يستطيع ان يمارس بعض تلك الاجزاء كلها او بعضها, فيمكن ان يكون مشارك سياسيا وغير مشارك انتخابيا, والمشاركة الانتخابية تعتبر بذلك جزءا من المشاركة السياسية .

المبحث الثاني : اهمية المشاركة الانتخابية

ان للمشاركة الانتخابية اهمية كبرى على الصعيدين الداخلي والدولي وكما يأتي :

الفرع الاول: على الصعيد الداخلي

تعدّ المشاركة السياسية على وجه العموم والمشاركة الانتخابية على وجه الخصوص جوهر النظام السياسي في اي بلد ديمقراطي, إذ ان المشاركة الانتخابية هي الاداة الرئيسية التي يستطيع من خلالها المواطن ممارسة نصيبه في السلطة واداء دوره السياسي داخل الدولة .

وعلى الرغم من الاختلاف في الاخذ بنظم الانتخابات, إلا انها تتفق جميعا على ان الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات(رئاسية,نيابية) هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية, كما ان التصويت يعتبر احد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي[8] .

فالعملية الانتخابية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة بان يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع عن طريق اختيار مرشحين ،وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها ،كما انه عن طريقها تتم المساهمة في صنع القرارات التي تتخذها السلطة،حيث أن المواطن الذي يشارك في صنع القرار والقانون فأنه يحرص على تنفيذه[9] .

اضافة الى ذلك فأن الانتخابات هي الصورة الاساسية والافضل والاكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية, فهي تتسم مقارنة بالقنوات الاخرى للمشاركة بقدر كبير من الديمومة, ذلك ان دورية الانتخابات وانتظامها هو مصدر ديمومتها, وكنتيجة لهذه الديمومة فأن المشاركة الانتخابية تحدث نوعا من التراكم على مستويين :

- تراكم الخبرة لدى المواطنين الذين يمارسونها .
- تراكم السياسة العامة التي تعبر عن مصالح الجماهير [10] .

مع ملاحظة ان اهتمام الباحثين في مجال العلوم الإنسانية بتناول قضايا المشاركة عموما والمشاركة الانتخابية خاصة, قد ازدادت في الوقت الحاضر, وفي نفس الوقت نجد اهتمام كبير من الحكومات والمؤسسات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني بموضوع التوعية بالمشاركة السياسية [11] .

هذا وقد نصت ديباجة الدستور العراقي لسنة 2005 على المشاركة الانتخابية عندما اشارت الى انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة يوم 2005/12/30 بالقول (نحن ابناء وادي الرافدين ,موطن الرسل والانبياء ومثوى الائمة الاطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة..... عرفانا منا بحق الله علينا ..... زحفنا لاول مرة في تاريخنا[12] لصناديق الاقتراع بالملايين, رجالا ونساءا شيبا وشبانا في الثلاثين من شهر كانون الاول من سنة 2005 ميلادية..... لنصنع عراقنا الجديد,عراق المستقبل.....), ونرى ان هذا النص ناقص وغير مكتمل, إذ على الرغم من اشارته الى عبارة (لنصنع عراقنا الجديد عراق المستقبل) فأن هذه المادة كان حريّا بها ان تذكر نوع الممارسة الديمقراطية التي جرت في الثلاثين من شهر كانون الاول من عام 2005 وهي عملية اختيار اعضاء الجمعية الوطنية المؤقتة .

الفرع الثاني: على الصعيد الدولي

اهتمت الكثير من المواثيق الدولية على حق المواطنين في المشاركة السياسية في داخل الدولة باعتبار ذلك يشكل حق من حقوق الانسان التي يجب ان تحرص عليها الدول ما دام ان السلطة تستمد شرعيتها من الشعب الذي يعد مصدر الشرعية .

فالفقرة الاولى من المادة(21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت على ان لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارةالشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيار اًحراً

كما نصت الفقرة الثالثة من ذات المادة على إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

كما ونصت المادة(25)من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على ان يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز, الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة :

أ)أن يشارك في إدارة الشؤون العامة ، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في جو من الحرية .

ب)أن ينتخب و ينتخب،في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين و بالتصويت السري، تضمن التعبيرعن إرادة الناخبين .

ت) أن تتاح له،على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

ومما ينبغي ملاحظته هو أن المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تطرح ثلاثة ملاحظات أساسية فيما يخص الحقب المشاركة :

أولاً- إن الحق بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلد ما من مواطني البلد المعني حصراً .

ثانياً- لايتمتع المواطنون بحق المشاركة فحسب، بل يتمتعون أيضاً بفرصة ممارسة هذا الحق .

ثالثا- يجوزأن يقيَد حق المواطن بالمشاركة وان توضع له شروط، لكن لا يجوز ان تكون هذه القيود او الشروط تشير الى تمييز على أساس العرق أو اللون أوالجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أوغيرسياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غيرذلك من الأسباب .

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على اعتبار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الهيئة المسؤولة عن مراقبة امتثالا لدول الأطراف في العهد للحريات الأساسية والحقوق السياسية [13], وتقوم هذه اللجنة بأصدار تفسيرات بخصوص المادة (25) من العهد الدولي تمثل احكاما توجيهية للدول بين ما يمكن اعتباره مقبولا او غير مقبول بخصوص الشروط والقيود التي تضعها الدول على المشاركة في الانتخابات بالنسبة للمواطنين في الدولة .

وفي الدول العربية فأن المادة 24 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان [14] لسنة 2004 نصت على ان (لكل مواطن الحق في :

1- حرية الممارسة السياسية.
2- المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية .
3- ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادةئالمواطن.....)

كذلك نص إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الاسلام لسنة 1990 على حق المشاركة صراحة برغم على انه لم يذكر بصورة صريحة مفهوم الانتخابات, حيث وضع التزاماً سياسياً على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمرالإسلامي بهذا الخصوص عندما نص في المادة (23) الفقرة (ب) (للجميع الحق بالمشاركة ، مباشرة أوغير مباشرة في إدارة شؤون بلاده العامة) .

المبحث الثالث :التطبيق الهاتفي المقترح

اصبحت الهواتف الذكية في الوقت الحاضر جزءا لا يتجزء من حياة الانسان , فلم تعد مجرد أجهزة للاتصالات الهاتفية الصوتية فقط، بل تتعداها إلى تبادل رسائل الوسائط المتعددة كالصور و الفيديو و استخدام البريد الالكتروني و الانترنت.

ونظرا للإمكانيات الهائلة في الهواتف الذكيةفقد أصبح بالإمكان استغلال هذه الإمكانيات من قبل تطبيقات متعددة تفيد المستخدم , حيث تدخل تطبيقاته في مجموعة من الامور الحياتية المهمة وفي العديد من المجالات الطبية والهندسية والعلمية وكذلك في التخصصات الانسانية والسياسية ولهذا فقد تم الاخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث المقترح امكانية انشاء تطبيق في الهواتف النقالة تسهل

على المواطنين امكانية الاقتراع واجراء العملية الانتخابية واتمامها من اي مكان في العالم وفقط من خلال هاتفه الذكي وذلك نظرا لصعوبة وصول المواطنين احيانا الى مراكز الاقتراع لغرض أجراء العملية الانتخابية والذي قد يعد العائق الاكبر في امتناع المواطنين عن التصويت فقد تم تصميم هذا التطبيق لتسهيل العملية الانتخابية. حيث ان التطبيق المقترح يعتمد على استخدام مايعرف بمبدأ العميل والخادم (Client and Server).

بالنسبة لجزء الخادم ال(Server) يتم أنشاء قاعدة بيانات ضخمة تحتوي على المعلومات والبيانات الشخصية لكل مواطن الخاصة بكل محافظة وحسب الموقع الجغرافي ومن ثم أنشاء قاعدة بيانات مركزية لربط المحافظات مع بعضها حيث تعمل على ربط قواعد البيانات الخاصة بكل محافظة مع بعضها البعض وذلك لتسهيل أجراء عملية البحث عن بيانات المواطن وتصديقها كما ويتم خزن نتيجة تصويت المواطن حسب القائمة او الكيان المنتخب من قبله في قاعدة البيانات الخاصة بكل محافظه تبعا الى موقعه الجغرافي وتوثيقها. ومن الجدير بالذكر ان هذه الالية تمنح الحق للمواطن بالتصويت واجراء العملية الانتخابية مره واحدة مما يمنع امكانية حدوث التلاعب او التزوير او الغش. حيث ان معظم البلدان تلجأ الى استخدام الاساليب التكنلوجية الحديثة لضمان نزاهة وشفافية هذه العملية المهمة وكذلك للتخفيف من الاعباء على عاتق المواطن.

اما بالنسبة للجزء المتعلق بالعميل او مايعرف بال(Client) فهو عبارة عن تطبيق خاص بالهواتف النقالة يعمل على نظام الاندرويد ونظام ال (IOS) يتكون من عدة واجهات سوف يتم التطرق اليها بالتفصيل.

حيث ان الواجهة الالولى كما هو مبين بالشكل تمكن المواطن من الدخول الى النظام المقترح حسب الشكل رقم (1) ومن الجدير بالذكر ان الضغط على زر (أبـــدا) يعمل على نقل المواطن الى الصفحة الاخرى الخاصة بمعلوماته الشخصية. كما هو مبين بالشكل رقم (2).

الشكل رقم (1): والذي يبين نافذة الرئيسية للتطبيق

الشكل رقم (2): يوضح نافذة المعلومات الشخصية

ومن الجدير بالذكر ان نافذة معلومات الناخب يتم من خلالها ادخال المعلومات والبيانات الخاصة بالمواطن حيث يحتوي على مجموعة من الحقول المهمة كالتالي:

1. الحقل الاول خاص بأدخال الاسم الثلاثي للناخب.
2. الحقل الثاني لادخال رقم البطاقة الانتخابية.
3. الحقل التالي يحتوي على قائمة منسدلة تحتوي على أربعة خيارات رئيسية تظهر للناخب وهذه الخيارات هي (هوية الاحوال المدنية , هوية البطاقة الوطنية , شهادة الجنسية, جواز السفر) حيث يقوم الناخب بأختيار واحدة من هذه الخيارات ويقوم بأدخال الرقم الخاص بالهوية وذلك للتاكيد على هوية الناخب وكذلك ان وجود خيار جواز السفر لدعم المقترعين خارج العراق عن طريق أستخدام رقم جواز السفرالخاص به.
4. أما الحقل التالي فيحتوي على المحافظات الخاصة بوطننا الحبيب وهي (بغداد, النجف, كربلاء, بابل , ديالى, القادسية, ذي قار, ميسان ,المثنى , البصرة, الكوت, صلاح الدين , الانبار, الموصل ,كركوك,سليمانية ,دهوك ,أربيل). حيث يقوم الناخب بأختيار المحافظة الخاصة به حسب موقعه الجغرافي.
5. وبعده اختيار المحافظة الخاصة بالناخب يظهر هذا الحقل والذي يختص بأختيار المركز الانتخابي تبعا الى البطاقة الانتخابية الخاصة بكل مواطن وحسب الرقعة الجغرافية.

بعد ان يتم ادخال هذه المعلومات المهمه من قبل الناخب وبالضغط على زر ذهاب يتم ارسال هذه المعلومات المدخلة الى قاعدة البيانات الموجودة في جزء الخادم ال(Server) وكما تم ذكره سابقا حيث تحتوي على معلومات المواطنين الخاصة بكل محافظة حيث يتم فحص هذه البيانات والتاكد من هوية الناخب وذلك بالمقارنة مع البيانات المخزونة لديه. وبعد التاكد من هوية الناخب وصحة المعلومات يتم الذهاب بعدها الى النافذة الاخرى في الشكل رقم (3) والذي يحتوي على الكيانات السياسية او القوائم السياسية لكي يتم الاختيار منها.

كما وسوف يتم التطرق الى هذه النافذة بالتفصيل. حيث ان هذه النافذة تحتوي على الكيانات السياسية مرتبة بشكل قوائم يذكر فيها اسم الكيان والرقم الخاص بهكما هو موضح بالشكل فقد افترضنا وجود ثلاث كيانات مرتبة كما يلي**{كيان سياسي رقم 1, كيان سياسي رقم 2, كيان سياسي رقم 3,...}** .

ومن الجدير بالذكر ان النقر على اسم الكيان الظاهر في القائمة يؤدي الى فتح نافذة جديدة كما هو مبين في الشكل رقم (4) حيث تحتوي هذه النافذة على شرح مفصل عن هذا الكيان وفي هذا

التطبيق الافتراضي ونظرا لعدم وجود الكيان الحقيقي فقد قمنا بسرد كلام عام عن الكيان الرئيسي كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم (3) : النافذة التي تبين قائمة الكيانات السياسية

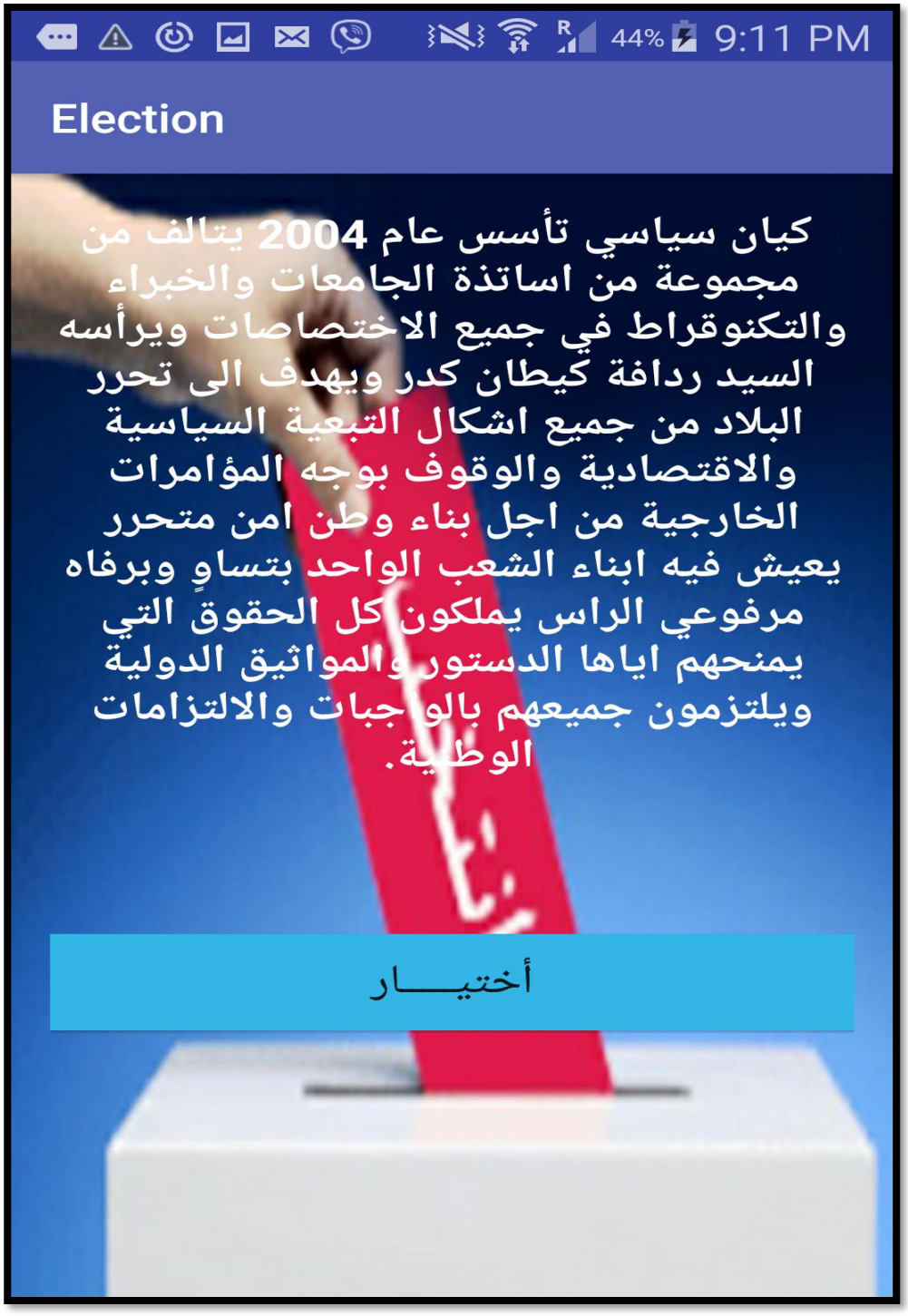

الشكل رقم (4): نافذة الملخص التي تظهر حسب الكيان السياسي المختار

كما ويمكن اختيار هذا الكيان من خلال وجود زر ظاهر في نهاية النافذة كما هو مبين في الشكل رقم (4) حيث ان الضغط على هذا الزر يمكنك من اختيار اما التاكيد على اختيار هذا الكيان وبهذا تكتمل عملية الاقتراع بشكل نهائي واما تختار عدم التاكيد والذي يعود بك الى صفحة الكيانات الباقية في القائمة الخاصة بالكيانات السياسية كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): النافذة التـي تؤكـد أختيار المقترع للكيـان السياسـي

ومن الجدير الاشارة الى ان أتمام عملية الاقتراع من خلال الهاتف الخاص بالشخص المقترع تؤدي الى ارسال أشعار الى جزء ال(Server) لاعلامه باتمام عملية الاقتراع , حيث ان هذا الاجراء يمنع المواطن من محاولة أعادة الاقتراع مجددا لان أدخال المواطن لمعلوماته الشخصية في بداية عملية الاقتراع كما هو مبي في النافذة الموضحة في الشكل رقم (2) يتم التاكد منها عند ارسالها الى جزء ال (server) فيما اذا كان هذا المواطن قد أجرى عملية الاقتراع مسبقا ام ان هذه المحاولة الاولى له وذلك للحفاظ على شفافية ونزاهة هذه العملية المهمه.

الخاتمة

يشير التوسع في المشاركة الانتخابية من قبل جميع افراد الشعب الى التوسع في المشاركة السياسية وبالتالي فأن مبدا الشرعية يكون اكثر ثباتا عند التطرق الى السلطات في داخل الدولة, وكما ان هذا الوضع ينتج عنه ضخ دماء جديدة الى العملية السياسية واهتمام افراد الشعب بمتابعة العملية السياسية.

ومن الواضح ان هناك ظروف معينة تؤثر على حجم مشاركة افراد الشعب في عملية الانتخابات سواء أكانت من خلال عملية التسجيل في السجل الانتخابي او من خلال عملية التصويت .

(وقد بدأ استخدام الأنظمة الإلكترونية في التصويت منذ ستينيات القرن الماضي، مع ظهورأنظمة البطاقات المثقوبة ،وتلته بعدذلك بكثيرأنظمة المسح الضوئي،والأنظمة الإلكترونية للتسجيل المباشروثم استخدم تشبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت في انجازالانتخابات,وبالرغم من أن كفاءة بعض هذه الأنظمة الإلكترونية أمرلاجدال فيه ،إلاأنها عانت مندرجات مختلفة من المشكلات الأمنية الالكترونية ،كماعانت من التصورالعام بأنها لايمكن الاعتماد عليها وأنها قد تتسبب في احتساب أخطاء كبيرة)[15] .

ومن ابرز الظروف المؤثرة في عملية المشاركة الانتخابية (وخاصة في عملية التصويت) :-

1- الوضع الامني : ويظهر هذا في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الامني نسبيا (ومنها العراق مثلا), إذ يحجم الكثير من الافراد والأسر والمجموعات عن المشاركة الانتخابية خوفا من تعرضهم لحوادث امنية خلال اوقات مشاركتهم, اذ تحرص الكثير من الحركات الارهابية على استهداف المراكز الانتخابية وترويع المواطنين وتخويفهم لئلّا يشاركون في الانتخابات .
2- الامتناع المتعمد من قبل الفرد, حيث يتمنع بعض الافراد بصورة متعمدة وقصدية عن المشاركة في الانتخابات إما :
   أ) لقناعته بعدم جدوى الانتخابات ويأسه من العملية السياسية ومدى نجاعتها في اصلاح المجتمع .
   ب) او عدم إيمانه بالعملية السياسية من الاساس وبالتالي يحاول الا يكون مشاركا فيها .
3- انشغاله في اوقات الانتخابات وفي وقت التصويت بأعمال اخرى .
4- شعوره بالتكاسل والخمول اللذان يمنعان من الذهاب الى مراكز التصويت .

لذا فأنه من الواضح فأن هذا التطبيق الهاتفي سوف يعمل على انهاء الاسباب الواردة في اعلاه او على الاقل التقليل منها الى ابعد الحدود وتسهيل من عملية التصويت بالنسبة لما يتعلق بالوضع الامني والمخاوف من الذهاب الى المراكز الانتخابية او لما يتعلق بالكسل والخمول حيث وانه وفي كلتا الحالتين فأن هذا التطبيق يتيح للمواطن اجراء التصويت وهو في بيته مما يعطيه دافع اكثر للتوصيت خاصة مع

وجود تحوطات احترازية للتاكد من صحة استخدام المعلومات الانتخابية من قبل صاحبها الحقيقي وذلك من خلال طلب التطبيق لاكثر من مستمسك ثبوتي واحد على ان يكون بضمنها البطاقة الانتخابية, كما ان هذه الطريقة تتيح للمواطن ان يقوم للابلاغ عن المفقودات لضمان عدم استخدامها من غير صاحبها الاصلي .

وبالاضافة الى ذلك فأن هذا التطبيق يتيح لمفوضية الانتخابات ان تستخدمه من اجل تسهيل عملية تصويت النازحين من خلاله, إذ لا تحتاج عملية التوصيت بالنسبة اليهم اكثر من تهيئة البطاقة الانتخابية ووجود مستمسك ثبوتي اخر دون الحاجة الى فتح مراكز انتخابية متعددة لا يعرف يتم تهيئتها وربما لا تستطيع هذه المراكز من ان تقوم بحصر جميع عمليات التصويت .

ويمكن ان يقال عن عملية التوصيت عن طريق هذا التطبيق السلبيات التي قيلت بخصوص الانواع الاخرى من التوصيت, فربّ قائل بامكانية بيع الاصوات بسهولة في هذا النوع من خلال الحصول على المستمسكات الثبوتية, ونرد عليه ان بيع الاصوات يمكن ايضا ان يحصل في التصويت الحقيقي في الواقع العملي .

<u>النتائج</u>

1- ان المشاركة الانتخابية عملية ارادية ايجابية واعية لمن يمتلك الشروط القانونية لمباشرة حقه الانتخابي وهي على مراحل متعددة تبدأ بالتسجيل في سجل الانتخابات مرورا بالتوصيت وتنتهي بعملية الطعن الانتخابي .
2- ان المشاركة الانتخابية جزء من كل يتمثل بالمشاركة السياسية التي هي العنوان الاكبر .
3- تعتبر المشاركة الانتخابية عنوانا لمبدأ الشرعية ومقياسا له فتكون السلطات اكثر ثباتا ورسوخا وقربا من المبدأ كلما توسعت المشاركة الشعبية في الانتخابات .
4- المشاركة الانتخابية حق من حقوق الانسان نصت عليه المواثيق العالمية والاقليمية لحقوق الانسان.

<u>التوصيات</u>

1- العمل على توسع المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية من خلال سلوك جميع الطرق المتعلقة بوسائل الاعلام المختلفة والتربية والتعليم والتثقيف على هذا الموضوع .

2- الاخذ بالتطبيق الهاتفي المقترح والذي يضمن تسهيل عملية التصويت والتي تعالج الوضع الامني في بعض المناطق كما لاتترك مجالا للمتحجج بالكسل والخمول من ان يترك عملية التصويت .

3-استخدام التطبيق الهاتفي لحل مشكلة النازحين لعدم وجود حاجة الى فتح مراكز انتخابية بسبب توزعهم على مناطق كثيرة يصعب معها فتح مراكز لكل النازحين .

الهوامش والمصادر

1. اشارت ديباجة الدستور العراقي لعام 2005 بالقول (نحن ابناء وادي الرافدين .....عرفانا منا بحق الله علينا وتلبية لنداء وطننا ومواطنينا واستجابة لدعوات قياداتنا الدينية وفوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعماءنا وسياسيينا ووسط مؤازرة عالمية من اصدقاءنا ومحبينا, زحفنا لاول مرة في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين رجالا ونساءا ومن سنة 2005 ميلادية شيبا وشبانا في الثلاثين من شهر كانون الاول ....لنصنع عراقنا الجديد, عراق المستقبل من دون نعرة طائفية ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز ولا اقصاء)
2. احمد عطا الله (القاموس السياسي), الطبعة الثالثة, القاهرة دار النهضة العربية 1988 ص129
3. مدحت فؤاد فتوح (تنظيم المجتمع السياسى) القاهرة،دارالنهضة العربية،١٩٩٦ص٣٦
4. Philip J. Auter, Portable social groups(willingness to communicate,interpersonal communication gratifications, and cell phone use among young adults),International Journal of Mobile Communica ons, Volume 5, Number 2 ,2007, P, 139
5. محمد عبد الحميد (نظريات الإعلام واتجاهات التأثير) القاهرة،عالم الكتب,1997,ص٢٩٦
6. فيليب برو (علم الاجتماع السياسي) ترجمة : محمد عرب صاسيلا, بيروت-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, 1998 ص301
7. ذكره: طارق محمد عبد الوهاب(سايكولوجية المشاركة السياسية) القاهرة- دار غريب للطباعة والنشر, 1999 ص108
8. ابراهيم ابراش (علم الاجتماع السياسي) الاردن-عمان, دار الشروق للنشر والتوزيع 1998,ص252
9. محمد عبد الحميد, المصدر السابق ص٢
10. صلاح سالم زرنوفة (المشاركة السياسية والعملية الانتخابية) مجلة الاهرام الديمقراطية ,العدد 7 /2002 ص24-25
11. سامية خضر (المشاركة السياسية للمرأة وقوي التغيرالاجتماعي) القاهرة، الدارالمصرية لخدمات الطباعة، ١٩٩٩،ص٣
12. ان هذا القول محل نظر, إذ ليس صحيحا انه العراقيين مارسوا لاول مرة عملية انتخابية سواء في استفتاء او في انتخابات, فقد شهد العراق سواء أكان في عهد الحكم الملكي او الجمهوري الكثير من العمليات الانتخابية كما شهد العراق زمن النظام البعثي البائد عمليتين استفتائيتين بغضّ النظر من كون تلك الانتخابات والاستفتاءات قد توافرت فيها الضمانات الديمقراطية ام لا
13. للمزيد انظر الرابط :

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/d0b7f023e8d6d9898025651e004bc0eb?Open document

14. اعتمد هذا الميثاق عام2004 في القمة السادسة عشرة لرؤساء الدول العرب الأعضاء في الجامعة العربية ليحل محل ميثاق سابق كان قد تم اعتماده في العام 1994, حتى الوقت الحاضر، لم يصادق على الميثاق سوى الأردن وتونس، وسيدخل حيز التنفيذ بعد مصادقة 5 دول على الأقل من أعضاء جامعة الدول العربية
15. للتفصيل اكثر حول سلبيات التصويت الالكتروني وايجابياته, انظر: د.صدام فيصل كوكز (التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية)/دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية, بحث منشور في مجلة كلية القانون-جامعة كركوك2012 .

الاعلانات والمواثيق الدولية

الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966
الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004
إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام لسنة 1990